عبدالهادي الظاهر ودوره السياسي في العراق من ١٩٢٤ – ١٩٥٤

الكلمات المفتاحية: عبدالهادي الظاهر، السياسة ، العراق

البحث مستل من رسالة ماجستير

أ.م.د.عبدالجليل مزعل بنيان فؤاد هادي مهدي

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

alkater99@yahoo.com Fouad_1964@yhaoo.com

الملخص

يُعد عبدالهادي الظاهر من الشخصيات المهمة، والتي كان لها دور ملموس في الحياة السياسية داخل العراق. أصبح واضحًا العمل السياسي الذي أداه عبدالهادي الظاهر وانتمائه إلى حزب الأمة عام ١٩٢٤، وحزب الأحرار عام ١٩٤٦، ومن ثم حزب الجبهة الشعبية عام ١٩٥١، والدور الكبير الذي أضحى جليًا في الساحة السياسية العراقية، وما تركته من اثر في مجريات الأحداث رغم تباعد المدة الزمنية بين انتمائه لهذه الأحزاب، وذلك لتنقله بين الوظائف الإدارية.

المقدمة

اعتنت الدراسات التاريخية عناية كبيرة بدراسة الشخصيات المؤثرة ولاسيما التي ظهرت في العهد الملكي والمراحل الأخرى، بأهتمام الباحثين خصوصًا، والتي كان لها دور واضح في مجريات الاحداث، إذ شكل الدور السياسي الذي قام به عبدالهادي الظاهر علامة بارزة في تاريخ العراق المعاصر. لِمَا لَهُ من أهميه في توثيق أحداث تلك المرحلة، فضلاً عما يفضي هذا الأتجاه إلى تشخيص أدق لوقائع تلك المرحلة وتطوراتها المختلفة. أعتمد البحث على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي، وذلك بعرض الأحداث التاريخية ومحاولة تفسيرها وفق شروط البحث العلمي للوصول للحقائق المطلوبة.

قسم البحث إلى ثلاثة أقسام، جاءَ في القسم الأول عن حزب الامة وأنتماء عبدالهادي الظاهر إليه والدور الذي أداه في معارضة معاهدة عام ١٩٢٢، اما في القسم الثاني فقد جاءَ عنوانه حزب الأحرار، والذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية ودخول عبدالهادي الظاهر

إليه والأحداث التي رافقت ذلك، وتطرق القسم الثالث إلى حزب الجبهة الشعبية وفكرة عبدالهادي الظاهر بتشكيل حزب جديد والأتفاق مع رجال السياسة البارزين لتشكيل ذلك الحزب . وأختتم البحث بخاتمة وقائمة الهوامش وأخرى للمصادر والمراجع، اعتُمِدت عدد من المصادر المهمة في كتابة البحث، منها الكتب العربية والمعربة والمذكرات الشخصية للسياسيين الذين عاصروا تلك المرحلة، في دراسة الدور السياسي لعبدالهادي الظاهر، وكذلك عدد من الرسائل الجامعية، والصحف العراقية في تلك المدة، والتي تابعت مسار الأحداث السياسية في تلك الحقبة. ويبقى هذا البحث كأي جهد علمي عرضة للنقد والتصويب والملحوظات.

دور عبدالهادي الظاهر السياسي

حزب الأمة

أصبحت الحاجة ماسة إلى تشريع قوانين خاصة بالصحافة والأحزاب، منذ تشكيل الكيان السياسي الجديد في العراق، وتأسيس (الحكومة العراقية المؤقتة)[١] في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠، وإصدار قانون الجمعيات[٢] في ٢ تموز عام ١٩٢٢[٣]، ليدخل العراق في مرحلة جديدة من العمل الحزبي.

بدا لكثيرين من المعنيين بالسياسة بضرورة التوجه نحو العمل لتحقيق الأهداف الرامية إلى الوحدة الوطنية والاستقلال التام، بتكوين أحزاب سياسية تعبر عن إرادة العراقيين بشكل أوسع من السابق وأكثر تنظيمًا، خصوصًا بعد تتويج الأمير فيصل ملكًا على العراق في ٢٣ آب ١٩٢٣ [٤]، وكانت الحكومة في تلك الحقبة، تماطل في إجابة ذلك الطلب، زاعمة بعدم وجود قانون خاص للأحزاب، وما كاد التتويج يتم حتى اشتدت المطالب بهذا الأمر، وقد أنشأت ثلاثة أحزاب، اثنان يمثلان المعارضة وهما الحزب الوطني في ٢ آب ١٩٢٢ وحزب النهضة في ١٩ آب١٩٢٢ والذي كان أبرز مؤسسيه الشيخ أحمد الظاهر، و الحزب الثالث يؤيد حكومة (عبدالرحمن النقيب) [٥] وهو الحزب الحر في ٣ أيلول ١٩٢٢، الذي أنشأه (محمود النقيب)[٦]، اكبر أنجال عبدالرحمن النقيب رئيس الوزراء[٧].

سعى عبدالهادي الظاهر مع مجموعة من المحامين لتشكيل حزب سياسي، بعد اجتماع المجلس التأسيسي في ٢٧ آذار ١٩٢٤ للنظر في معاهدة ١٩٢٢، فقد قرر الأعضاء المؤسسين ومنهم عبدالهادي الظاهر، الاجتماع في سينما رويال يوم ١٨ نيسان

١٩٢٤، وبعد إن صادق المجلس على المعاهدة العراقية –البريطانية في ليلة ١١ حزيران ١٩٢٤، اجتمع عبدالهادي الظاهر مع (مجموعة من المحامين)[٨] في أوائل شهر تموز[٩]، في سينما رويال، وقرروا تأليف حزب سياسي باسم (حزب الأمة) ليتولى الدفاع عن العراق في قضاياه الداخلية والخارجية، وخصوصًا في حدوده الشمالية، وأكد عبدالهادي الظاهر على وحدة الصف والتآخي بين فئات المجتمع[١٠].

رفض نائب مفتش الشرطة العام (الميجر كوكس Major Cox) الطلب، ورأى انه من غير المناسب منح رخصة للحزب، ولاسيما أَنَّ مقدمي الطلب مسؤولون عن اجتماع سينما رويال، ومتهمون بالاعتداء على النائبين عداي الجريان وسلمان البراك، الذي كان عبدالهادي الظاهر أحد المتهمين بذلك الاعتداء، ولذلك فقد أهمل الطلب وبدأ التضييق على بعضهم للانسحاب من الحزب[١١]، وبقيَ الطلب مقدم إلى وزارة الداخلية بدون إي رد عليه حتى استقالت وزارة جعفر العسكري[١٢]، وتكلف ياسين الهاشمي بتشكيل الوزارة الجديدة، وتألفت وزارته الأولى في ٢ آب ١٩٢٤، وأوعز إلى وزير الداخلية للمصادقة على تشكيل حزب الأمة بكامل تشكيلته، التي عُدَ عبدالهادي الظاهر من أبرزهم، وقد صادقت الوزارة بكتابها ١٢٠١٠ في ١٩ آب ١٩٢٤ على نظامه الأساسي[١٣]، وقد حاول ياسين الهاشمي استمالة حزب الأمة إليه، كونه كان يَعد نفسه رئيسًا فخريًا لذلك الحزب، ولكي يستطيع تكوين كتلة تسنده في وزارته[١٤].

صدرت إجازة وزارة الداخلية بتأليف حزب الأمة في ٢٠ آب ١٩٢٤، وصودق على النظام الأساسي للحزب[١٥]، وأطلق الرأي العام على هذا الحزب بحزب الشباب، وكان من قادة الحزب البارزين عبدالهادي الظاهر الذي أفاد من تجربت والدة الشيخ أحمد الظاهر في حزب النهضة[١٦]، ولأنَّه يضم أكثرية من المحامين الشباب المتخرجين حديثًا من كلية الحقوق، فضلًا عن إن الفئات السياسية لم تكن ترتاح لظهور هذا الحزب، لان السياسة في رأيهم تحتاج إلى سلسلة من النضال والتجارب الطويلة، ولم يكن هذا الضرب من التكتل لترتاح له الفئات السياسية[١٧]. ودعا عبدالهادي الظاهر من خلال أهداف الحزب إلى تأييد استقلال العراق التام، والاحتفاظ بالوحدة العراقية ونشر الروح الدستورية، كما أكد على توثيق عرى المودة والإخاء بين طبقات الشعب، والاستثمار المباشر لموارد منابع الثروة، وتفويض المزارعين العراقيين الأراضي الأميرية تدريجيًا، والاهتمام بالتعليم[١٨].

نظم عبدالهادي الظاهر مع قادة حزب الأمة بيانًا انتخابيًا في الصحف المحلية في يوم ٢ و٣ كانون الثاني ١٩٢٥، يتضمن الخطط التي سيتبعها ممثلو الحزب في المجلس النيابي[١٩]، وبدا حزب الأمة مرتبكًا غير مستقر، إذ طرأت تغيرات كثيرة على الهيئة الإدارية والاستقالات منه، فبعد شهرين على تأسيس الحزب دخلت عناصر جديدة إلى الهيئة المركزية، فضلًا عن أن احد مؤسسيه قد استقال من الحزب، كما دخل إلى الحزب عنصران من المسيحيين[٢٠].

حاول ياسين الهاشمي الحصول على أكثرية برلمانية من خلال إسناده لحزب الأمة الذي كان لعبدالهادي الظاهر دور واضح فيه، ولم يستطع تحقيق ذلك لوجود وزير الداخلية عبدالمحسن السعدون الذي كان مُسندًا من قبل دار الاعتماد، وكان ذلك مدعاة إلى خلاف داخلي، نتج عنه استقالة الوزارة الهاشمية عند الانتهاء من الانتخابات، ودفع فشل حزب الأمة في الانتخابات، بقية الأعضاء إلى الاستقالة والخروج من الحزب، ما عدا أقليه من أعضائه ومنهم عبدالهادي الظاهر[٢١]، ولم يفز من مرشحي حزب الأمة سوى اثنان كانا قد استقالا من الحزب[٢٢]، وعند تشكيل حزب الشعب برئاسة ياسين الهاشمي كحزب معارض داخل مجلس الأمة، كان في نية حزب الأمة حل نفسه والاندماج مع هذا الحزب الجديد، أدت المناقشات التي حضرها عبدالهادي الظاهر والتي دارت داخل الحزب بين مؤيد للدخول في حزب الشعب وبين حزب التقدم الحكومي الذي يرئسه عبدالمحسن السعدون، إلى نهاية الحزب كليًا فانقسم أعضائه فيما بينهم[٢٣]، وكان هذا الانقسام هو بداية تصدع الحزب، إذ انتهى بعد سنتين من قيامه، وكان من أبرز أعمال الحزب والتي قام بها عبدالهادي الظاهر هو اشتراكه في الجهود التي بذلت للدفاع عن الموصل إزاء المطالب التركية، عن طريق إعداد الدراسات والبيانات وتقديمها إلى اللجنة الدولية[٢٤]، ولم يكن لحزب الأمة دورًا رئيسيًا في حياة العراق السياسية فقد جمّد نشاطه عام ١٩٢٩، كما إن معظم أعضائه هم موظفون في الدولة والمحاكم الخاصة، إذ أصبح عبدالهادي الظاهر حاكم صلح أبو صخير، واختفى اسم حزب الأمة من الحياة السياسية العراقية[٢٥].

كان تأسيس حزب الأمة وانتماء عبدالهادي الظاهر إليه كرد فعل لتصديق الاتفاقية العراقية –البريطانية داخل المجلس التأسيسي، كذلك قضية الموصل المصيرية للعراق،

وتردي الأوضاع الاقتصادية للبلد والمعاشية للمواطن العراقي، والذي دفع عبدالهادي الظاهر وهؤلاء المحامين الشباب للاندفاع والشعور الوطني المتحمس في ذلك الوقت.

بعد تعيينه في حاكمية أبي صخير في ٤ آب ١٩٢٧، أستمر بالتنقل بالعمل الوظيفي إلى أنّ تم أنتخابه نائباً عن لواء الحلة لدورتين أنتخابيتين، الأولى في كانون الأول ١٩٣٧، ثم جدد أنتخابهِ في حزيران ١٩٣٩، وتم أستيزاره وزيراً للأقتصاد في ٢٣ شباط ١٩٤٦، في وزارة توفيق السويدي الثانية، وجرى إنتخابه نائباً عن لواء الديوانية في نيسان ١٩٤٦.

حزب الأحرار

مارس العراقيون الحياة الحزبية في العراق منذ تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١، ولم تكن الأحزاب السياسية الخمس[٢٦]، التي سمحت لها وزارة توفيق السويدي في نيسان ١٩٤٦ بالشيء الجديد في العراق[٢٧].

قدمت الهيئة المؤسسة[٢٨]، طلبًا لتأسيس حزب سياسي باسم حزب الأحرار إلى وزارة الداخلية وصادقت على منهاجه في٢ نيسان ١٩٤٦[٢٩]، ولم يكن عبدالهادي الظاهر من مقدمي الطلب في حينه كونه كان وزيرًا للاقتصاد، وذلك لان الدستور العراقي رفض آنذاك انضمام الموظفين إلى الأحزاب السياسية[٣٠]، وبعد موافقة وزارة الداخلية على تأسيس حزب الأحرار، أعلن الحزب في٧ نيسان ١٩٤٦، في الصحف العراقية للشعب العراقي ذلك، وجاء فيه:" إجازت الحزب من قبل وزارة الداخلية، بموجب كتابها ٤٥٨٩ في ٢ نيسان ١٩٤٦، وقد اجتمع الغيارى من الوطنيين والمفكرين ومعالجي الشؤون السياسية، على أنه لا ينقذ العراق من حالته هذه إلا التنظيم السياسي وفي طليعتها تأليف الأحزاب السياسية وعلى هذا قمنا بتأليف حزب الأحرار"[٣١]، كان عبدالهادي الظاهر مؤيدًا لمنهاج الحزب ونظامه الداخلي الذي جاء فيه ، وإن هذا الحزب هو لتوحيد صفوف أبناء البلد على اختلاف طبقاتهم والنهوض بالشعب العراقي، في سبيل التعاون على تنظيم البلد بالطرق والأساليب العصرية وتقدمها سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وإصلاح الإدارة العامة من اجل خدمة الشعب العراقي وتطبيق القانون وإقامة العدل[٣٢]. ويعزو (كامل الجادرجي)[٣٣]، السماح للأحزاب في عهد وزارة توفيق السويدي، والتي كان تشكيلها إيذانا ببدء مرحلة أخرى في حياة العراق ، لوجود بعض الوزراء مثل عبدالهادي الظاهر الذي كان له الدور البارز في إنهاء الأحوال الاستثنائية التي سادت العراق بعد الحرب العالمية الثانية، وإجازة الأحزاب، ومن الذين عرفوا

بالوطنية، إذ يقول كامل الجادرجي: "كانت ثلاث عوامل تلعب دورها، أولها أشخاص بعض الوزراء ممن عرفوا إذ ذاك بأنهم راغبون في إنهاء الأحوال الاستثنائية التي سادت العراق أثناء الحرب، وممن عرفوا فيما بعد بدورهم في الحركة الوطنية، من أمثال سعد صالح وعبدالوهاب محمود وعبدالهادي الظاهر"، ومن العوامل الأخرى، شعور الطبقة الحاكمة ومن ورائها بريطانيا بضرورة تعديل الأوضاع القائمة في العراق، فضلًا عن تبني الرأي العام الدعوة للإصلاح ونضج الوعي السياسي، وهذه عوامل تالية في الأهمية لما سبق[٣٤]. وبتأثير من بعض الأعضاء المؤسسين للحزب، انضم توفيق السويدي ومعظم أعضاء وزارته ومنهم عبدالهادي الظاهر إلى الحزب[٣٥]، وتزعم توفيق السويدي حزب الأحرار بعد كامل الخضيري وأصبح سعد صالح نائبًا له، وتكون الحزب من كبار وصغار الساسة المعتدلين والمنتمين إلى تيار الوسط[٣٦]، وضم عناصر موصوفة بالاعتدال، ومسايرة للحكم آنذاك، وتسير ضمن الإطار الدستوري للوضع السياسي مثل عبدالهادي الظاهر[٣٧]، وإقامة علاقات ود وتعاون مع بريطانيا ، ويدينون بالولاء للعرش[٣٨]. وكان توجه عبدالهادي الظاهر بعد الحرب العالمية الثانية نحو تيار الوسط من خلال انتمائه إلى حزب الأحرار عام ١٩٤٦[٣٩]، بالرغم من إن دخول بعض قادة الحزب إليه، جاء للوصول إلى سدت الحكم، لا حباً بالمعارضه[٤٠].

لم يتميز حزب الأحرار بفلسفة حزبية واضحة كباقي الأحزاب، وبقي حزبًا صغيرًا ومحصورًا في منطقة معينه، وقد أسهم عبدالهادي الظاهر في لجنة الدفاع عن فلسطين مع حزب الأحرار والأحزاب الأخرى، وساند وزارة توفيق السويدي وهاجم المعارضة بعنف واتهمهم بأنهم يريدون التمتع بملذات الحياة باقتناء الأراضي وابتزاز الأموال[٤١]، والملاحظ على حزب الأحرار انه لم يتطرق إلى معانات الشعب الكردي في برنامجه بل أهملها كليًا، ويقول الدكتور كمال مظهر أحمد، "إن مثل هذا الموقف قد حال دون توفر الشروط الضرورية لتمكين هذه الأحزاب من إقامة قاعدة لها بين الجماهير الكردية، مما ترك، دون شك، أثرا سلبيًا على وزنها ونشاطها السياسي في البلاد"[٤٢]، ويرى عبدالهادي الظاهر إن الطريق الأمثل لخدمة الشعب هي من خلال السلطة وعن طريقها، ومن يملك السلطة يستطيع إن يقدم أفضل شيء في مجال عمله[٤٣]، وكان رأي عبدالهادي الظاهر يطابق رأي حزب الأحرار، الذي يرى أن الحريات يجب أن لا تتعدى القوانين السائدة التي تسير عليها

الدولة(٤٤)، وأنَّ حزب الأحرار تكونَّ من أصحابِ المصالح الشخصيه، ولذلك لم تكن له أهميه بالقياس إلى بقية الإحزاب التي كانت قائمة[٤٥].

عدَّ حزب الأحرار وزارة (ارشد العمري)[٤٦](١ حزيران ١٩٤٦- ١٩ تشرين الثاني ١٩٤٦)، بأنَّها من المتآمرين لإسقاط وزارة توفيق السويدي والتي كان عبدالهادي الظاهر وزيرًا فيها، ووقف الحزب منها موقفًا معارضًا[٤٧]، وعلى الرغم من العلاقة الطيبة التي كانت تربط عبدالهادي الظاهر مع ارشد العمري، إلا انه يعتقد إن العمري كان محسوبًا على البريطانيين[٤٨]، وعند استقالة وزارة ارشد العمري كلف نوري السعيد بتشكيل وزارته التاسعة في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦، وقام بإجراء اتصالات مع حزبي (الوطني الديمقراطي)[٤٩] والأحرار[٥٠]، ووافقت اللجنة العليا لحزب الأحرار على الاشتراك بشروط هي، عدم تدخل الحكومة في الانتخابات وضمان حريتها، وضمان حرية الصحافة، وفسح المجال للنشاط الحزبي[٥١]، وقد رشح عبدالهادي الظاهر للدخول في التشكيلة الوزارية عن حزب الأحرار، وتوضح باسمة الظاهر رأي والدها بقولها:" إن توفيق السويدي رئيس الحزب أيد ترشيح علي ممتاز الدفتري لوجود صلة نسب بينهما، والذي تسلم وزارة المواصلات والإشغال"[٥٢]، وقد برر الحزب اشتراكه في وزارة نوري السعيد لأجل إجراء انتخابات حرة سالمة من التدخل، وعلى ضوء تنفيذ قانون نظام الانتخابات[٥٣] الجديد[٥٤]، قاطع الحزب الانتخابات بسبب نفوذ الحكومة للتأثير على سير الانتخابات، وتدخل بعض المسؤولين الذين استعملوا مراكزهم الرسمية، وبناءً على ذلك قرر الحزب سحب وزيره من الوزارة، في ٢٨ كانون الأول١٩٤٦[٥٥].

احتج أعضاء حزب الأحرار ومنهم عبدالهادي الظاهر وبقية الأحزاب في ٢٨ كانون الثاني ١٩٤٨، على توقيع المعاهدة العراقية – البريطانية الجديدة، وطالب بضرورة تعديل الوضع القائم بين العراق وبريطانيا على وفق مبدأ حرية الشعوب وسيادتها، وعلى ضوء ميثاق الأمم المتحدة[٥٦]، وقد عارض عبدالهادي الظاهر مع حزب الأحرار و الأحزاب فكرة ربط العراق بمعاهدة دفاع مشترك وتحالف جديد، وعلى ذلك شرعت المظاهرات[٥٧]، ودفع الشعور الوطني لعبدالهادي الظاهر كونه من قياديي حزب الأحرار للمشاركة في المظاهرات، والتي توسع نطاقها في إرجاء العراق[٥٨]، ونقد الحزب سياسة صالح جبر في معالجة الأوضاع الاقتصادية، وعدم جدية وزارته في ذلك[٥٩]، وعلى الرغم من أنَّ قادة الحزب

البارزون يؤيدون التعاون مع بريطانيا وإقامة علاقات متينة معها، فضلاً عن ولائهم المطلق للعائلة ألمالكه[٦٠].

سعت الحكومة في عام ١٩٤٨ لإعداد العدة لإجراء انتخابات جديدة، فتهيئ قادة حزب الأحرار يتقدمهم عبدالهادي الظاهر في بادئ الأمر لإعداد جو ملائم لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وبعيدة عن التدخل الحكومي، إلّا أنَّ الحزب تأكد من تدخل الحكومة بالانتخابات، عندما تسلم مصطفى العمري وزارة الداخلية في ٣٠ آذار ١٩٤٨، وفضحت جريدة الحزب(صوت الأحرار) التدخل الحكومي السافر وأدانت أساليب التعسف والإرهاب، وفي ٣ حزيران ١٩٤٨، أصدر قادة حزب الأحرار ومنهم عبدالهادي الظاهر بيانًا أوضحوا فيه موقفهم من الانتخابات، وأدانوا التدخل الحكومي، ولكن السلطات منعت نشر البيان[٦١]، وقامت الحكومة بإعلان الإحكام العرفية في البلاد والتضييق على الأحزاب، لذلك قررت اللجنة العليا للحزب وفي مقدمتهم عبدالهادي الظاهر، إيقاف نشاط الحزب السياسي مؤقتًا لحين تحسن الظروف الملائمة، وأُبلغت وزارة الداخلية في ١٢ كانون الأول ١٩٤٨ قرارها بتجميد الحزب[٦٢]. واستخدمت الفئة الحاكمة مختلف الوسائل للقضاء على الأحزاب، لأنَّها كانت تنظر إليها منذ تأسيسها نظرة عداء، إذ أصبحت هذه الأحزاب مظهرًا من مظاهر النظام القائم، ولا تريد الفئة الحاكمة من النظام الديمقراطي سوى ظواهره[٦٣]، وبالنظر لشعور الأحزاب بأنَّ بقائها واستمرارها ضمن هذا الواقع قد أصبح أمرًا لا يفيد الصالح العام، وإنما تقصر فائدته على الطبقة الحاكمة، فقد جاء قرار حزب الأحرار بتجميد نشاطه السياسي مؤقتًا في ١٢ كانون الأول١٩٤٨[٦٤]، غير أنَّ هذا التجميد أصبح نهاية الحزب، فلم يستأنف نشاطه السياسي فيما بعد[٦٥].

جاء دور عبدالهادي الظاهر الذي أداه بانتمائه لحزب الأحرار متماشيًا مع المرحلة التي عاشها، إذ وقف عبدالهادي الظاهر من القضايا الوطنية وقفات مهمة، فعارض الأسس والمبادئ التي قامت عليها المعاهدة العراقية – البريطانية عام ١٩٤٨ وجابهها بشدة باشتراكه بالمظاهرات التي قامت ضدها، كما واصل عبدالهادي الظاهر إصراره من خلال حزب الأحرار على ألمطالبه بفسح المجال للأحزاب والصحافة بالعمل الحر ورفع القيود التي فرضتها الوزارات المتعاقبة والتي أعقبت وزارة توفيق السويدي الثانية عام ١٩٤٦، فضلًا عن مساندة عبدالهادي الظاهر للقضية الفلسطينية، والتي جاءت عن طريق دعم حزب الأحرار

لها، وانتقاده لدور جامعة الدول العربية، وهيئة الأمم المتحدة، والدعوة للانسحاب منهما، لإخفاقهما في إيجاد الحلول العملية لتحرير فلسطين .

حزب الجبهة الشعبية

بعد إن فشلت معاهدة بورتسموث عام ١٩٤٨، أعقبتها دعوات تنادي بضم العراق إلى الأحلاف الغربية، وقد دعا عبدالهادي الظاهر مع بعض الشخصيات الوطنية على الالتزام بالحياد التام(٦٦)، وكان سعي الفئة الحاكمة التي أرادت ربط العراق بعجلة الغرب الأثر الكبير في إثارة القوى الوطنية(٦٧)، وعقدت القوى الوطنية اجتماعات متعددة شارك فيها عبدالهادي الظاهر وآخرون(٦٨)، وفي ١١ تشرين الأول ١٩٤٩ عقد اجتماع أخر في منزل عبدالهادي الظاهر، لمناقشة الوضع السياسي العام(٦٩)، وأيد عبدالهادي الظاهر فكرة كانت قد طرحت على سياق البحث في أوائل الاجتماعات لم تقبل في حينها وهي تأليف حزب جديد، إذ قال عبدالهادي الظاهر،" إن الحل المناسب هو تأليف حزب جديد "(٧٠)، فأصبحت الحاجة ملحة إلى تأليف حزب سياسي جديد، يوجه المعارضة توجيهًا صحيحًا، ويوحد بين الأحزاب الوطنية المختلفة(٧١)، وأصدرت القوى الوطنية بيانًا سياسيًا أطلق علية (بيان الحياد)(٧٢)، في التاسع عشر من آذار عام ١٩٥١، كان من الموقعين عليه عبدالهادي الظاهر وآخرون(٧٣)، مثّل هذا البيان دعوة صريحة للقوى الوطنية لتوحيد صفوفها، ويمكن أنْ نعدّه الخطوة الأولى لفكرة تأسيس الجبهة الشعبية المتحدة(٧٤)، كما نشرت الصحف المقالات المطولة حول تمسك العراق بالحياد وأبدت ترحيبها به(٧٥)، اتجه الموقعون على البيان ومنهم عبدالهادي الظاهر إلى تأليف تنظيم يجمعهم يستطيعون من خلاله الدفاع عن أفكارهم، فقدموا في ١٤ نيسان عام ١٩٥١، طلبًا إلى وزارة الداخلية بتأليف جبهة سياسية من أحزاب وهيئات وأفراد بِاسْمِ "الجبهة الشعبية المتحدة"(٧٦)، رفضت وزارة الداخلية الطلب بحجة انه يخالف (المادة الثالثة) من قانون تأليف الجمعيات، والتي نصت على إن الجمعية، هي هيئة مؤلفة من أشخاص وأفراد، مما أدى إلى انسحاب عدد من الموقعين على طلب التأسيس لانتمائهم إلى أحزاب أخرى(٧٧)، أعاد عبدالهادي الظاهر والمقدمون على الطلب النظر بنص الطلب، وقرروا تحويل الجبهة إلى حزب سياسي باسم "حزب الجبهة الشعبية المتحدة"، وقد أجازته وزارة الداخلية في ٢٦ آيار ١٩٥١(٧٨)، ونص ميثاق حزب الجبهة الشعبية المتحدة على الأسس والمبادئ التي تتبعها الجبهة في السياستين الداخلية والخارجية، ففي السياسة الداخلية أكدت

الجبهة على دعم الوحدة الوطنية، وإيجاد وضع سياسي يقوم على تطبيق القانون الأساسي والتمسك بأحكامه، والعمل على تحقيق نظام ديمقراطي دستوري نيابي مقيد بقانون، وفسح المجال للعمل الحزبي والنقابي في جميع إنحاء العراق، والعمل على انتخاب مجلس نيابي انتخابًا حرًا ومباشرًا، وتأمين استقلال القضاء، أمَّا في السياسة الخارجية، فتعمل الجبهة على استكمال سيادة العراق واستقلاله، وإتباع سياسة الحياد والتعاون مع الشعوب العربية، وتوحيد العمل ضمن جامعة الدول العربية[٧٩]، وفي ٢٧ آيار ١٩٥١ عقد اجتماع للهيئة المؤسسة للحزب حضرة عبدالهادي الظاهر، جرى خلاله انتخاب لجنة إدارية مؤقتة لمدة شهر، للإشراف على أعمال الحزب ولحين انعقاد مؤتمر الحزب العام، وعُهد إلى اللجنة تهيئة مستلزمات عمل الحزب[٨٠].

عقد اجتماع في دار مزاحم الباجه جي[٨١] للهيئة المؤسسة الحزب في ٧ حزيران ١٩٥١، وجرى خلاله انتخاب طه الهاشمي[٨٢] رئيسًا للمكتب الدائم، وصادق البصام[٨٣] أمينًا للسر، وعند انتخاب أعضاء اللجنة السياسية للحزب[٨٤]، فاز بعضويتها عبدالهادي الظاهر الذي انتخب أمينًا للسر[٨٥]، والذي حددت واجباته، بالتوقيع على مخابرات الجبهة مع الهيئات المختلفة، والإشراف على إدارة مكتب الجبهة، وتنظيم سجلاتها وإجتماعاتها[٨٦]، كما عقد المؤتمر العام الأول لحزب الجبهة الشعبية في ٨ حزيران ١٩٥١، وقرر المؤتمرون ومنهم عبدالهادي الظاهر التعاون مع الحزب الوطني الديمقراطي، وإصدار جريدة يومية سياسية بِاسْمِ "الجبهة الشعبية " لتكون لسان حال الحزب[٨٧].

رأى حزب الجبهة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي إن يوحدا جهديهما ويعملا سوية، ففي ١ تموز ١٩٥١ اصدر الحزبان بيانًا أطلق علية تسمية "البيان المشترك" تضمن تأكيد التعاون بين الحزبين من أجل تحقيق أهداف الشعب العراقي، وأنْ يكون الشعب مصدر السيادة، وأنْ تصان الحريات الدستورية، وأنْ تكون للقانون حرمته، فضلًا عن توافر الغذاء والسيطرة على الأسعار، وأنْ لا يصبح العراق قاعدة عسكرية للتهديد والاعتداء، وإبعاد العراق عن التكتلات الدولية التي تؤول إلى إقحامه في حرب لا مصلحة له فيها[٨٨]، وفي ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥١، عقد حزب الجبهة الشعبية المتحدة مؤتمره العام في قاعة سينما دار السلام، والذي حضره عبدالهادي الظاهر، ومن خلال جلستيه الأولى والثانية ناقش المؤتمر سياسة الحزب الداخلية والخارجية، ورسم خطة عمله المستقبلية كما تم تحديد تنظيمات

الحزب[٨٩]، وفي جلسته الثالثة التي عقدت في ١ كانون الأول ١٩٥١، استعرض عبدالهادي الظاهر والحاضرون وضع الحزب السياسي والاقتصادي منذ تأسيسه حتى عقد المؤتمر، وجرى خلال تلك الجلسة انتخاب رئاسة الهيئة العليا، والمكتب الدائم، واللجنة السياسية والتي فاز بعضويتها عبد الهادي الظاهر والذي انتخب في نفس الجلسة أمينًا للسر[٩٠]، أدى عبدالهادي الظاهر الدور المميز في تلك اللجنة من خلال العمل التنظيمي في حزب الجبهة الشعبية، ومشاركة الحزب في انتفاضة ١٩٥٢ التي تم توقيف بعض أعضائها ومنهم شقيقة عبدالرزاق الظاهر[٩١]، أيد عبدالهادي الظاهر إعلان الجبهة الشعبية المتحدة مقاطعتها للانتخابات، التي دعت لها وزارة (مصطفى العمري)[٩٢]، بعد حل المجلس النيابي، أصدرت الجبهة بيان في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٢ أكدت فيه :"إن إجراء الانتخابات في جو كهذا لا يحقق أهداف الأمة في إن يكون لها مجلس نيابي يعبر عن أمانيها وينطق بلسانها، لذلك تقرر مقاطعة الانتخابات النيابية القادمة ونحن ندعو إلى تأييد ذلك"[٩٣]، حلت وزارة (نور الدِّين محمود)[٩٤] حزب الجبهة الشعبية مع بقية الأحزاب وعطلت جريدتها، في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢[٩٥]، ترك عبدالهادي الظاهر العمل في حزب الجبهة الشعبية بعد أن صدر تعيينه عضوًا في محكمة تمييز العراق في ٢٦ نيسان ١٩٥٣[٩٦]، لكن حزب الجبهة الشعبية عاد وأستأنف نشاطه السياسي في ١٧ أيلول ١٩٥٣، عندما سمحت وزارة (فاضل الجمالي)[٩٧] الأولى للأحزاب السياسية بالعمل السياسي[٩٨].

أَصدر نوري السعيد في ٣ آب ١٩٥٤ قرارًا بحل حزب الاتحاد الدستوري وبقية الأحزاب، وفي ٢١ آب ١٩٥٤ عقدت الهيئة الإدارية لحزب الجبهة الشعبية برئاسة (محمد رضا الشبيبي)[٩٩] سلسلة من الاجتماعات، وقررت وقف أعمال الحزب وتعطيل نشاطه السياسي إلى إشعار أخر[١٠٠]، كانت الاختلافات حول وسائل العمل، ظاهرة بارزة في حياة الحزب، حيث استقال بعض أعضائه بسبب انتقاد الحزب للسلطة بعنف، بينما أرادوا أن تكون معارضة لينة[١٠١]، كذلك وجود عناصر إقطاعية في الحزب محسوبة على السلطة القائمة، والذين كان لهم تأثير في عدم اتخاذ الحزب مواقف حاسمة في المطالبة بالإصلاحات التي تتعارض مع مصالحهم[١٠٢]. أدت تلك الانقسامات إلى إضعاف الحزب ووضع حد لنهايته.

ومع ذلك فأن اعتناق عبدالهادي الظاهر لمبادئ وميثاق حزب الجبهة الشعبية المتحدة، قد جاء نتيجة انسجامها مع خطه السياسي الوطني القومي، وكانت وسيلته في العمل السياسي تأكيد التطبيق الديمقراطي السليم، ولذلك كان عبدالهادي الظاهر يؤمن بالإصلاح التدريجي ضمن النظام الدستوري القائم، ويرجع ذلك لطبيعته الإصلاحية، ويعتقد عبدالهادي الظاهر أَنَّ بالإمكان القيام بالإصلاح الدستوري ضمن النظام الملكي القائم، وفضل عبدالهادي الظاهر، العمل الوظيفي على العمل بحزب الجبهة الشعبية، لأنهُ وجدَ فيه متنفساً لتحقيق رغبته في العمل الوظيفي الذي طالما أبدع فيه.

الخاتمة

كان الدور السياسي البارز الذي قام به عبدالهادي الظاهر مع مجموعة من المحامين بمعارضة معاهدة عام ١٩٢٢، من خلال الاجتماعات التي عقدت في سينما رويال عام ١٩٢٤، فضلًا عن السعي لتشكيل حزب سياسي لمعارضة تلك المعاهدة والتي كان من المقرر عرضها على المجلس التأسيسي الذي عقد في ٢٧ آذار ١٩٢٤، لهو خير دليل على الدور المهم الذي قام به عبدالهادي الظاهر في تلك الحقبة ألحرجه من تاريخ العراق المعاصر، وعلى الرغم من أَنَّ عبدالهادي الظاهر كان دوره السياسي متقطعًا بين العمل الوظيفي والسياسي، فإنْ انتمائه إلى حزب الأحرار عام ١٩٤٦، جاء بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما تلا ذلك من وضع سياسي أصبح واضحًا أثرة على الساحة السياسية العراقية، ونتج عنه السماح بتشكيل الأحزاب، فبعد استقالة وزارة توفيق السويدي الثانية في ٣٠ آيار ١٩٤٦، والتي كان عبدالهادي الظاهر وزيرًا فيها، إذ انظم عبدالهادي الظاهر إلى حزب الأحرار ليكون في جبهة المعارضة، ليمارس دوره السياسي الفاعل من خلال برنامج حزب الأحرار الذي عمل جاهدًا على تفعيله، وبعد تجميد عمل حزب الأحرار في ١٢ كانون الأول ١٩٤٨، سعى عبدالهادي الظاهر مع القوى الوطنية إلى عدم دخول العراق في الأحلاف الدولية والعمل على الحياد التام، إذ أيد عبدالهادي الظاهر فكرة إنشاء حزب سياسي جديد يوحد جبهة المعارضة الوطنية، وقد أجازت وزارة الداخلية في ٢٦ آيار ١٩٥١، إنشاء حزب باسم (حزب الجبهة الشعبية المتحدة)، والذي كان لعبدالهادي الظاهر الدور البارز في فكرة إنشاء ذلك الحزب، على الرغم من أَنَّهُ لم يتخذ خطًا سياسيًا يميزه عن غيرة من السياسيين، ولكن ذلك لا يعني أَنَّ دوره قليل وإمكانياته السياسية والإدارية محدودة.

Abstract
The Political Role of Abdulhadi Al-Dhaher in Iraq from 1924 to 1954

Keywords: Abdulhadi Al-Dhaher, Iraq Politicizing.
A Paper Extracted from M.A Thesis

Asst. Prof. Abduljaleel M. Bunyan (PhD)
AlMostansaria University
College of Education

Fouad H. Mehdi
Ministry of Higher Education & Scientific Research

Abdulhadi Al-Dhaher assumed various political, administrative and judicial ranks in addition to his enormous impact on the social life inside of Iraq. He enjoyed widespread social and political bases in the Iraqi society due to his political role represented in his membership in Al-Umma (the Nation) Party, El-Ahrar (the Liberals) Party and then the Popular Front Party as well as his huge role in the Iraqi political arena and, after that, his the works he has done in the ministry of Economy in spite of the short term period he labored in.

الهوامش

١. الحكومة العراقية المؤقتة : في ٢٧ تشرين الأول عام ١٩٢٠ انشأ السير بيرسي كوكس الحكومة العراقية المؤقتة، تحت رئاسة السيد عبدالرحمن الكَيلاني نقيب الأشراف في بغداد، وقد تشكلت الوزارة من رئيس وزراء وثمانية وزراء بحقائب وزارية، واثنا عشر وزير بلا وزارة، وقد اجتمع مجلس الوزراء لأول مرة في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٠، ثم تشكلت الدوائر الحكومية في العاصمة والألوية. محمود فهمي درويش وآخرون، "دليل المملكة الدليل الرسمي للعراق لسنة ١٩٣٦"، ط١، مطبعة دنكور، بغداد، ١٩٣٦، ص١١١– ١١٤.

٢. قانون الجمعيات ١٩٢٢ : بموجب هذا القانون لا يجوز تأسيس جمعية بدون إذن الحكومة، ويتألف هذا القانون من فصلين تضمن الأول (٢٠) مادة والفصل الثاني تضمن (٩) مواد، وأعطى صلاحيات واسعة لوزير الداخلية في حق الإشراف ومراقبة كافة أمور الجمعيات ومعاملاتها وتعطيل الرخصة. للمزيد ينظر: دجلة (جريدة)، بغداد، العددان(١٩٤، ١٩٥)، ١٦، ١٧ تموز ١٩٢٢.

٣. عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ج١، ط٥، دار الحياة، لندن، ١٩٦٠، ص١١٣.

٤. عبدالجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١– ١٩٥٨، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٧٨، ص٨٩.

٥. عبدالرحمن النقيب ١٨٤٥–١٩٢٧: ولد في بغداد، وكان نقيبًا لها، وهو من الأسرة الكَيلانية الشهيرة في البلدان العربية، تولى رئاسة أول حكومة عراقية مؤقتة (انتقالية) بإشراف السير برسي كوكس الحاكم السياسي العام في العراق في عام ١٩٢١، وقد ألف النقيب ثلاث وزارات متعاقبة، الأولى: تألفت في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠، استقالت في ٢٣ آب ١٩٢١، والثانية: في ١٠ أيلول ١٩٢١، استقالت في ١٩ آب ١٩٢٢، والثالثة: تألفت في ٢٣ آب ١٩٢٢، واستقالت في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢ ، توفي في عام ١٩٢٧ وقيل أَنَّه دفن في الحضرة الكَيلانية. للمزيد من التفاصيل يُنْظَرُ: رجاء حسين حسني الخطاب، عبدالرحمن النقيب حياته الخاصة وآراؤهُ السياسية وعلاقته بمعاصريه، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بغداد، ١٩٨٤، ص١١–٢٢٠.

٦. محمود النقيب (١٨٦٧–١٩٤٣): ولد في بغداد عام ١٨٦٧ بِحَسَبِ رواية مير بصري في كتابه أعلام السياسة في العراق الحديث، في حين ذكرت التقارير البريطانية أَنَّه من مواليد ١٨٦١، وهو ابن عبدالرحمن النقيب أول رئيس وزراء في العراق، خلف والده في حزيران عام ١٩٢٧ بصفة متوليًا للحضرة القادرية، وسيطر على أوقاف واسعة، درس على يد مشايخ الحضرة القادرية، إذ حفظ الشعر الفارسي، مما ترك آثارًا حسنة على سلوكه الشخصي المقترن بالاتزان، وحسن الضيافة، وهو سلوك مستمد من عادات وتقاليد والده، ومع ذلك فإنَّ نفوذه السياسي في العراق كان محدودًا. يُنْظَرُ: مير بصري أعلام السياسة في العراق الحديث، ج٢، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤، ص٣١٨.

٧. عبدالرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط٣، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٧، ص١٤٤.

٨. كل من: عبدالهادي الظاهر، داود السعدي، شفيق نوري ألسعيدي،علي محمود الشيخ علي، محمود خالص، عبدالعزيز ماجد، أحمد القشطيني، نصرة الفارسي و قاسم العلوي. أحلام حسين جميل، الأفكار السياسية للأحزاب العراقية في عهد الانتداب ١٩٢٢–١٩٣٢، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٨٥، ص٣٤.

٩. فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١ – ١٩٣٢، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٨، ص١٣١.

١٠. عبدالرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ط١، معهد الطبع والنشر مركز الأبجدية، بيروت، ١٩٨٠، ص٦٦–٦٧.

١١. قدم نصرة الفارسي طلبًا إلى وزارة الداخلية لسحب نفسه من الحزب لأسباب غير واضحة، كما استقال من الحزب احد مؤسسية وهو شفيق نوري ألسعيدي. فاروق صالح العمر، المصدر السابق، ص١٣١-١٣٢.

١٢. المصدر نفسه، ص١٣١.

١٣. عبدالرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص٦٧ ؛ باقر أمين الورد، حوادث بغداد في اثني عشر قرنًا، مكتبة النهضة، بغداد، ٢٠١٣، ص٢٨٢.

١٤. عبدالجبار عبد مصطفى، المصدر السابق، ص٩٦.

١٥. للمزيد ينظر : عبدالرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج٢، دار الراية البيضاء، بغداد، ١٩٣٨، ص٢٥٤ ؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص٦٧-٦٨ ؛ أحلام حسين جميل، الأفكار السياسية للأحزاب العراقية في عهد الانتداب ١٩٢٢-١٩٣٢، ص٣٥.

١٦. وهم كل من: قاسم العلوي وداود السعدي وعلي محمود الشيخ علي وشفيق نوري السعيدي وعبدالعزيز ماجد ومحمود خالص وناجي السويدي وأحمد الشيخ داود وزعيم الشرطة إسماعيل الصفار وعبدالغفور ألبدري وجعفر الشبيبي وعبدالله ثنيان. محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص١٧؛ سعدون عبدالهادي الظاهر ، مقابلة شخصية ، بغداد ، ٢١ آذار ٢٠١٥.

١٧. فاروق صالح العمر، المصدر السابق، ص١٣٢.

١٨. محمد حسين الزبيدي، مذكرات علي محمود الشيخ علي، ط١، دار واسط، بغداد، ١٩٨٥، ص١٧.

١٩. أحلام حسين جميل، الأفكار السياسية للأحزاب العراقية في عهد الانتداب ١٩٢٢-١٩٣٢، ص٣٦.

٢٠. العناصر الجديدة التي دخلت الحزب هي : المحامي محمد علي محمود وعمر علوان وعبدالرزاق الرويشدي وإبراهيم ناجي، أما العضو المستقيل فهو: شفيق نوري السعيدي، والعضوان الذين دخلا الحزب من المسيحيين هم : أنطوان شماس ويوسف الياس. فاروق صالح العمر، المصدر السابق، ص١٣٢.

٢١. فاروق صالح العمر، المصدر السابق، ص١٣٧.

٢٢. المستقيلان هما : (ناجي السويدي والشيخ أحمد الشيخ داود). أحلام حسين جميل، الخلفية السياسية والاجتماعية للأوضاع التي كانت يطبق في ظلها دستور ١٩٢٥ في العراق، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت – لبنان، ١٩٨٦، ص٥٦.

٢٣. فاروق صالح العمر، المصدر السابق، ١٣٧.

٢٤. عبدالجبار عبد مصطفى، المصدر السابق، ص٩٦.

٢٥. عبدالجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨ – ١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٧، ص٦٨.

٢٦. وهي : حزب الاستقلال، حزب الأحرار، الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الاتحاد الوطني، حزب الشعب. إسماعيل أحمد ياغي، تطور الحركة الوطنية العراقية ١٩٤١– ١٩٥٢، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٩، ص٩١.

٢٧. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ –١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف الاشرف، ١٩٧٦، ص١٧٦.

٢٨. وهم : كامل الخضيري، محمد فخري الجميل، محمد جواد الخطيب، نوري الاورفلي، عبدالعزيز السنوي، داخل الشعلان. جعفر عباس حميدي، المصدر نفسه، ص٢٠٧.

٢٩. علي كاشف الغطاء، سعد صالح في مواقفه الوطنية، مطبعة الراية، بغداد، ١٩٧٩، ص١٥٦.

٣٠. للمزيد ينظر: محمد عزيز، النظام السياسي في العراق، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٤، ص٢٦٨؛ نبيل عبدالواحد حسن التميمي، طلعت الشيباني ودوره في العراق ١٩١٧ – ١٩٩٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، ٢٠١٥، ص٣٢.

٣١. الزمان (جريدة)، بغداد، العدد ٢٥٩٢، ٧ نيسان ١٩٤٦.

٣٢. للمزيد ينظر: عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٧، ط٥ ، دار الحياة، لندن، ١٩٦٠، ص٢٣؛ باسمة عبدالهادي الظاهر، مقابلة شخصية، بغداد، ٢١ آذار ٢٠١٥.

٣٣. كامل رفعت الجادرجي (١٨٩٧–١٩٦٨): ولد في بغداد، أكمل الجادرجي دراسته الثانوية عام ١٩١٣، واشترك مع والده في ثورة العشرين، ونُفي إلى استانبول من قبل القوات البريطانية بعد أحداث ثورة العشرين أكمل الحقوق في بغداد، وعين سكرتير لواء بغداد، وفي عام ١٩٢٦ عين وكيلًا لوزير المالية، انتمى عام ١٩٣٣ لجماعة الأهالي، واعتقل مرات عدة لدعوته المستمرة لمحاربة الفساد في مؤسسات الحكومة العراقية، أسس الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٤٦. للمزيد من التفاصيل يُنْظَرُ: حسين لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧، ص٣٥٦.

٣٤. كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٠، ص٨٥–٨٦.

٣٥. أعضاء وزارة توفيق السويدي الذين انضموا للحزب هم: عبدالوهاب محمود وزير المالية وسعد صالح وزير الداخلية وعبدالهادي الظاهر وزير الاقتصاد وعلي ممتاز الدفتري وزير المواصلات وعبدالجبار ألجلبي وزير التموين. عبدالجبار حسن الجبوري، المصدر السابق، ص١٧٥.

٣٦. فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد ، ط١، المكتبة العصرية، بغداد ، ٢٠٠٦، ص١٤١.

٣٧. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، ص٢٠٦؛ سعدون عبدالهادي الظاهر، مقابلة شخصية، بغداد، ٢١ آذار ٢٠١٥.

٣٨. عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص١٥٢.

٣٩. سعدون عبدالهادي الظاهر، مقابلة شخصية، بغداد، ٢١ آذار ٢٠١٥.

٤٠. عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص١٥٢.

٤١. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، ص٢١٠؛ باسمة عبدالهادي الظاهر، مقابلة شخصية، بغداد، ١٢ حزيران ٢٠١٥.

٤٢. كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ط١، مكتبة البدليسي، بغداد، ١٩٨٧، ص١٣٦.

٤٣. باسمة عبدالهادي الظاهر، مقابلة شخصية، بغداد، ١٢ حزيران ٢٠١٥.

٤٤. إسماعيل أحمد ياغي، المصدر السابق، ص١٠٤.

٤٥. عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص١٥١.

٤٦. ارشد العمري: ولد في الموصل عام ١٨٨٨، أكمل دراسته في مدرسة المهندسين الملكية العالية في استانبول عام ١٩١٢، وشغل عدة وظائف هندسية في تركيا، ثم اشغل عدة وظائف إدارية في العراق منها أمينا للعاصمة، وعين وزيرًا للاقتصاد والمواصلات في وزارة على جودت الأيوبي عام ١٩٣٤، ثم ترأس الوزارة للمرة الأولى عام ١٩٤٦، وللمرة الثانية عام ١٩٥٤، للمزيد من التفاصيل ينظر : منهل إسماعيل العلي بك، ارشد العمري ١٨٨٨ – ١٩٧٨، دراسة تاريخية في نشاطه الإداري والسياسي، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٩٧.

٤٧. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، ص٢١١.

٤٨. سعدون عبدالهادي الظاهر، مقابلة شخصية، بغداد، ٢١ آذار ٢٠١٥.

٤٩. الحزب الوطني الديمقراطي : تأسس الحزب في الثاني من نيسان عام ١٩٤٦، وكان الهدف من تأسيسه هو تحقيق حياة ديمقراطية نيابية برلمانية، والعمل على حُسن توزيع ثروات الإنتاج وتقليل الفروق الاقتصادية. للمزيد من التفاصيل ينظر: فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦ – ١٩٥٨، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٦٣.

٥٠. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، ص٢١١.

٥١. صوت الأحرار(جريدة)، بغداد، العدد ١٢٩، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٦.

٥٢. باسمة عبدالهادي الظاهر، مقابلة شخصية، بغداد، ١٢ حزيران ٢٠١٥.

٥٣. كان نظام الانتخابات في العراق يتم بِحَسَبِ نظام المرحلتين وليس بنظام الاقتراع المباشر، وبذلك تستطيع الأحزاب الحاكمة لأنْ تتلاعب في نتائج الانتخابات، حيث تعمد الجهة المشرفة على الانتخابات إلى زيادة عدد الناخبين عن العدد الحقيقي، وأحيانًا يعمد الموظفون المشرفون على الانتخابات إلى كتابة أوراق الانتخاب بأنفسهم، أو إلى تبديل أوراق الانتخاب، ولقد شهد العهد الملكي عمليات تزوير رافقت معظم الانتخابات التي جرت آنذاك لجلب أنصارهم إلى مقاعد البرلمان. فايز عزيز اسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، بغداد، مكتبة المنار، د.ت، ص٢٠١ – ٢٠٣.

٥٤. الزمان(جريدة)، بغداد، العدد ٢٧٧٢، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٦.

٥٥. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١–١٩٥٣، ص٤٥١–٤٥٢.

٥٦. هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠١، ص١١٠.

٥٧. عبدالرزاق الحسني، الجبهة الوطنية في العراق جذورها التاريخية وتطورها، ط٢، مركز الأبجدية للصف التصويري، بيروت، لبنان، ١٩٨٠، ص٢٥.

٥٨. باسمة عبدالهادي الظاهر، مقابلة شخصية، بغداد، ٢١ آذار ٢٠١٥.

٥٩. فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧، دار الشؤون الثقافية بغداد، ٢٠٠٨، ص١٧١.

٦٠. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١–١٩٥٣، ص٢٠٩.

٦١. المصدر نفسه، ص٢١٣.

٦٢. إسماعيل أحمد ياغي، المصدر السابق، ص٢٦٤.

٦٣. المصدر نفسه، ص٢٦٣.

٦٤. عبدالرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص١٦١.

٦٥. عبدالجبار عبد مصطفى، المصدر السابق، ص١٣٣.

٦٦. المصدر نفسه، ص١٣٧؛ سعدون عبدالهادي الظاهر، مقابلة شخصية، بغداد، ٢١ آذار ٢٠١٥.

٦٧. حيدر طالب حسين الهاشمي، صادق البصام ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية –ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص١٤٦.

٦٨. منهم : (طه الهاشمي ومزاحم الباجه جي وصادق البصام ومحمود الدرة). نجيب الصائغ، من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧ – ١٩٦٣، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠، ص٤٥.

٦٩. ضم الاجتماع :(رضا الشبيبي ونصرة الفارسي وعبدالوهاب محمود ومحمد حديد وحسين جميل وكامل الجادرجي وعبدالهادي الظاهر). كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص٣٢٠.

٧٠. المصدر نفسه، ص٣٢١.

٧١. عبدالرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص٢٤٠.

٧٢. بيان الحياد : أكد التمتع بحياة سياسية حرة، والتخلص من الاستعمار والحصول على الاستقلال الكامل، مع التأكيد على السلام وضمان حقوق الشعب العراقي الدستورية، والتزام الحياد تجاه المعسكرين المتخاصمين. للمزيد ينظر : فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي١٩٤٦-١٩٥٨، ص٢٨٣.

٧٣. الموقعون فضلًا عن عبدالهادي الظاهر هم: (كامل الجادرجي، وصادق البصام، ومزاحم الباجة جي، وطه الهاشمي، وحسين جميل، ومحمد حديد، وجعفر حمندي، وعارف قفطان، وصالح شكارة، وحسين فوزي، وعبدالرزاق الظاهر، وحسن عبدالرحمن، وجميل صادق، وجعفر البدر، وبرهان الدين باش أعيان، ورجب علي الصفار، وعبدالرزاق الحمود، وعبدالرحمن الجليلي، وعبدالجبار جومرد، ونائل سمحيري، ومحمود الدرة، وقاسم حسن، وخطاب الخضيري، ونجيب الصائغ، وعبدالرزاق الشيخلي). المصدر نفسه، ص٢٨٢؛ عبدالجبار حسن الجبوري، المصدر السابق، ص١٩٤.

٧٤. الأهالي (جريدة)، بغداد، العدد ٢٤٩٦، ٢٦ آذار ١٩٥١.

٧٥. يحيى كاظم المعموري، طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية -ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٨٩،ص١٦٤.

٧٦. كان عدد الموقعين على الطلب (٢٢) موقعًا فضلًا عن عبدالهادي الظاهر، للمزيد ينظر: نجيب الصائغ، المصدر السابق، ص٤٧-٤٨.

٧٧. المنسحبون هم: كامل الجادرجي، وخدوري خدوري، وجعفر حمندي، وجعفر البدر، وجميل صادق. للمزيد ينظر: عبدالرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص٢٤٧ ص٢٤٩.

٧٨. عدنان سامي نذير، عبدالجبار الجومرد نشاطه السياسي ودوره الثقافي، شركة المعرفة للنشر والتوزيع المحدودة، بغداد، ١٩٩١، ص١٥٢.

٧٩. خالد حسن جمعة، تاريخ حزب الجبهة الشعبية ودوره في الحركة الوطنية العراقية ١٩٤٥-١٩٥٨، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٢، ص١١٥.

٨٠. المصدر نفسه، ص٤٧.

٨١. مزاحم الباجه جي: ولد في بغداد عام ١٨٩١، وهو سياسي ودبلوماسي عراقي، مثل لواء الحلة في المجلس التأسيسي العراقي عام ١٩٢٤، وعين وزيرًا للإشغال العامة والمواصلات ووزيرًا

للعدل بالوكالة في ١٩٢٤، ومثل العراق سياسيًا في لندن عام ١٩٢٧، وفي عام ١٩٣١ أصبح وزيرًا للداخلية، وعين مندوبًا دائمًا للعراق في جنيف ثم وزيرًا مفوضًا في روما، ثم عين إضافة لوظيفته وزيرًا مفوضًا في برلين عام ١٩٣٥، تولى رئاسة الوزراء ووزير الخارجية بالوكالة في ٢٦ حزيران عام ١٩٤٨ إلى ٦ كانون الثاني عام ١٩٤٩، وفي ١٠ كانون الأول تولى منصب نائب رئيس الوزراء، كان معجبًا بعبد الكريم قاسم حين فجر ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، توفي بجنيف في ٢٥ أيلول ١٩٨٢. مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج١، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٥، ص ٢٦٥.

٨٢. طه الهاشمي: ولد في بغداد عام ١٨٨٨، خدم في الجيش التركي، وعين في رئاسة الأركان الحربية التركية في استانبول عام ١٩٢٠، عاد إلى بغداد عام ١٩٢٢، وعين رئيس لأركان الجيش العراقي عام ١٩٢٣، وعين بعد ذلك مرافقًا للأمير غازي عام ١٩٢٤، ثم عمل مديرًا عامًا للنفوس عام ١٩٢٦، ومديرًا للمعارف عام ١٩٢٨، ثم أعيد إلى منصب رئاسة أركان الجيش العراقي عام ١٩٣٠، وانتخب نائب عن بغداد عام ١٩٣٧، وتولى وزارة الدفاع في ثلاث وزارات شكلها نوري السعيد في عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩. وأصبح رئيسًا للوزراء من شباط إلى نيسان ١٩٤١، وترأس حزب الجبهة الشعبية المتحدة عام ١٩٥١، وفي عام ١٩٥٤ عين نائب لرئيس مجلس الأعمار حتى عام ١٩٥٨. يحيى كاظم حمود المعموري، طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية –ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٨٩ .

٨٣. صادق البصام: ولد في بغداد عام ١٨٩٩، تخرج في كلية الحقوق ببغداد عام ١٩٢٥، مارس مهنة المحاماة، تولى عدة وظائف، شغل عضوية مجلس النواب لأكثر من مرة، وتقلد عدة مناصب وزارية، المعارف ١٩٣٥، ١٩٤٠، ١٩٤١، العدلية ١٩٤١، المالية ١٩٤٨، الدفاع ١٩٤٨، توفي في ٢٧ آذار ١٩٦٠ في بغداد، للمزيد ينظر : مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث،ج٢، ص٨٠.

٨٤. فاز بعضوية اللجنة السياسية للحزب (١١) عضوًا، وانتخب محمد رضا الشبيبي لرئاستها، للمزيد ينظر: خالد حسن جمعة، المصدر السابق، ص٤٩.

٨٥. كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص٥٣٥.

٨٦. خالد حسن جمعة، المصدر السابق،ص١٢٤.

٨٧. إسماعيل أحمد ياغي، المصدر السابق، ص٢٧١.

٨٨. للمزيد عن تفاصيل البيان المشترك، ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص٢٤٩ –٢٥٢.

٨٩. خالد حسن جمعة، المصدر السابق، ص١٣٩.

٩٠. الجبهة الشعبية (جريدة)، بغداد، العدد ١٠٦، ٣ كانون الأول ١٩٥١.

٩١. باسمة عبدالهادي الظاهر، مقابلة شخصية، بغداد، ١٢ حزيران ٢٠١٥.

٩٢. مصطفى العمري ١٨٩٥-١٩٦٠: وهو مصطفى بن محمود حمدي بن محمد شريف العمري من الأسرة العمرية المعروفة بالموصل، سياسي من رؤساء الوزارة العراقية في العهد الملكي، ولد في الموصل عام ١٨٩٥ ودرس فيها ثم دخل إلى كلية الحقوق، وبعد تخرجه فيها مارس المحاماة، ثم عين في المحاكم، وعمل بوظائف إدارية عدة منها: قائممقام، ومتصرف، ومفتش مالي، وعمل بأكثر من منصب وزاري، فعمل وزيرًا للداخلية في ١٩٣٧، ثم وزيرًا للعدلية عام ١٩٣٨، ثم وزارة الداخلية عام ١٩٤١، ثم تقلد الوزارة نفسها للمرة الرابعة عام ١٩٤٤، جدد تعيينه عينًا في مجلس الأعيان عام ١٩٤٧ شغل وزارة الاقتصاد عام ١٩٤٨، ووكالة وزارة الداخلية في عام ١٩٤٨، ثم أصبح وزيرًا أصيلًا للداخلية للعام نفسه، شكل الوزارة في ١٢ تموز ١٩٥٢، وقدم استقالته في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢، وبعد حدوث انتفاضة عام ١٩٥٢ في العراق كانت الوزارة موضع انتقاد من الأحزاب السياسية والوطنية، وأعيد تعيينه عضوًا بمجلس الأعيان في تشرين الثاني ١٩٥٥ واستمر حتى ١٤ تموز ١٩٥٨، سافر إلى انكلترا مستشفيًا فتوفي في لندن في ١٠ أيلول ١٩٦٠. للمزيد يُنْظَرُ: بان غانم الصايغ، مصطفى العمري ونشاطه الإداري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٦؛ عبدالرحمن لازم طاهر البهادلي، الإصلاح الدستوري والسياسي في العراق في مواقف الصحافة الوطنية الأهالي – اليقظة – الوطن ١٩٤٦-١٩٥٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية الأساسية،الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢، ص١٠٣؛ عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ج٨، ط٥، دار الحياة، لندن، ١٩٦٠، ص٢٧١.

٩٣. عبدالرزاق الحسني، الجبهة الوطنية في العراق جذورها التاريخية وتطورها، ص٤٣.

٩٤. نور الدين محمود : ولد في الموصل عام ١٨٩٩، تخرج من المدرسة العسكرية في استانبول عام ١٩١٧، انتمى إلى الجيش العراقي عام ١٩٢١، عين قائدًا للقوة المشتركة في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، أصبح رئيس أركان الجيش العراقي عام ١٩٥١، شكل وزارته الوحيدة في أعقاب انتفاضة ١٩٥٢، بعدها عيّنَ عضوًا في مجلس الأعيان، توفي في بغداد عام ١٩٨١ للمزيد من التفاصيل ينظر : فاطمة عدنان شهاب الدين، نور الدين محمود ودوره العسكري والسياسي في العراق، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية التربية – ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧ .

٩٥. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، ص٦٥٣.

٩٦. سعدون عبدالهادي الظاهر، مقابلة شخصية، بغداد، ٢١ آذار ٢٠١٥.

٩٧. محمد فاضل الجمالي: ولد في الكاظمية ببغداد عام ١٩٠٣، خريج الجامعة الأمريكية في بيروت، وحصل على الدكتوراه في التربية عام ١٩٢٧، عاد إلى بغداد وعين وزيرًا للخارجية من الأعوام ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٩، ١٩٥٢، ١٩٥٤، ١٩٥٨، أصبح رئيس للوزراء عام ١٩٥٣، ١٩٥٤، أصدر صحيفة العمل عام ١٩٥٧، أعتقل بعد قيام ثورة ١٤ تموز١٩٥٨، أطلق سراحه عام ١٩٦١ واستقر في تونس، توفي عام١٩٩٧ للمزيد من التفاصيل ينظر : رحيم كاظم محمد الهاشمي، محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى العام ١٩٥٨، مراجعة: كمال مظهر أحمد، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٢.

٩٨. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، ص٦٥٣.

٩٩. محمد رضا الشبيبي ١٨٨٩-١٩٦٥: هو أحد أفراد عائلة آل شبيب المعروفة، والذي يُعَدُّ من أهم رجالات الفكر الأدبي، والسياسي، والعلمي في العراق المعاصر، وصاحب المذكرات الحقيقية عن ثورة ١٩٢٠، تسلم منصب وزارة المعارف عام ١٩٣٥ وعام ١٩٤٨، وعين رئيسًا للمجمع العلمي العراقي عام ١٩٥٢. للمزيد من التفاصيل عن حياته ودوره السياسي والفكري يُنْظَرُ: علي عبد شناوه، محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي حتى عام ١٩٣٢، دار كوفان للنشر، لندن، ١٩٩٥، ص٩-١٩٥.

١٠٠. محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨ – ١٩٥٨، ط١، منشورات دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٥، ص٣٦٠ ؛ عبدالرزاق الحسني، الجبهة الوطنية في العراق جذورها التاريخية وتطورها، ص٥٣.

١٠١. المستقيلون: (مزاحم الباجه جي ونصرة الفارسي وصادق البصام). عبدالجبار عبد مصطفى، المصدر السابق، ص١٣٩.

١٠٢. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣، ص٦٥٤.

المصادر والمراجع

- أحلام حسين جميل، الأفكار السياسية للأحزاب العراقية في عهد الانتداب ١٩٢٢ – ١٩٣٢، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٨٥.
- _____، الخلفية السياسية والاجتماعية للأوضاع التي كانت يطبق في ظلها دستور ١٩٢٥ في العراق، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت – لبنان، ١٩٨٦.
- إسماعيل أحمد ياغي، تطور الحركة الوطنية العراقية ١٩٤١ – ١٩٥٢، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٩.

- الأهالي (جريدة)، بغداد، العدد ٢٤٩٦، ٢٦ آذار ١٩٥١.
- باسمة عبدالهادي الظاهر، مقابلة شخصية، بغداد، ١٢ حزيران ٢٠١٥.
- باقر أمين الورد، حوادث بغداد في اثني عشر قرنا، مكتبة النهضة، بغداد، ٢٠١٣.
- بان غانم الصايغ، مصطفى العمري ونشاطه الإداري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٦.
- الجبهة الشعبية(جريدة)، بغداد، العدد ١٠٦، ٣ كانون الأول ١٩٥١.
- جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ – ١٩٥٣، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٦.
- حسين لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠٠٧.
- حيدر طالب حسين الهاشمي، صادق البصام ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية –ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.
- خالد حسن جمعة، تاريخ حزب الجبهة الشعبية ودوره في الحركة الوطنية ١٩٤٥–١٩٥٨، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٢.
- دجلة (جريدة)،بغداد، العددان (١٩٤، ١٩٥)، ١٦، ١٧ تموز ١٩٢٢.
- رجاء حسين حسني الخطاب، عبدالرحمن النقيب، حياته الخاصة وآراؤه السياسية وعلاقته بمعاصريه، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بغداد، ١٩٨٤.
- رحيم كاظم محمد الهاشمي، محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٧.
- الزمان (جريدة)، بغداد، العدد ٢٥٩٢، ٧ نيسان ١٩٤٦.
- الزمان (جريدة)، بغداد، العدد ٢٧٧٢، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٦.
- سعدون عبدالهادي الظاهر، مقابلة شخصية، بغداد، ٢١ آذار ٢٠١٥.
- صوت الأحرار (جريدة)، بغداد، العدد١٢٩، ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٦.
- عبد الجبار حسن الجبوري، الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨–١٩٥٨، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٧.

- عبدالجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١- ١٩٥٨، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، بغداد، ١٩٧٨.
- عبدالرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط٣، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٧.
- عبدالرحمن لازم طاهر البهادلي، الإصلاح الدستوري والسياسي في العراق في مواقف الصحافة الوطنية الأهالي – اليقظة- الوطن ١٩٤٦- ١٩٥٢، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢.
- عبدالرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج٢، دار الراية البيضاء، بغداد، ١٩٣٨.
- _____، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، ط١، معهد الطبع والنشر، مركز الأبجدية، بيروت، ١٩٨٠.
- _____، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ج١، ط٥، دار الحياة، لندن،١٩٦٠.
- _____، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ج٧، ط٥، دار الحياة، لندن، ١٩٦٠.
- _____، الجبهة الوطنية في العراق جذورها التاريخية وتطورها، ط٢، مركز الأبجدية للصف التصويري، بيروت، لبنان، ١٩٨٠.
- _____، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ج٨، ط٥، دار الحياة، لندن، ١٩٦٠.
- عدنان سامي نذير، عبدالجبار الجومرد نشاطه السياسي ودوره الثقافي، شركة المعرفة للنشر والتوزيع المحدودة، بغداد، ١٩٩١.
- علاء جاسم محمد الحربي، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في العراق حتى عام ١٩٣٦، مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨٧.
- علي عبد شناوة، محمد رضا الشبيبي ودوره الفكري والسياسي حتى عام ١٩٣٢، دار كوفان للنشر، لندن، ١٩٩٥.
- علي كاشف الغطاء، سعد صالح في مواقفه الوطنية، مطبعة الراية، بغداد، ١٩٧٩.

- فاروق صالح العمر، الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١ – ١٩٣٢، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٨.
- فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦– ١٩٥٨، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٦٣.
- فاطمة عدنان شهاب الدين، نور الدين محمود ودوره العسكري والسياسي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية– ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.
- فايز عزيز اسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، بغداد، مكتبة المنار، د.ت.
- فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، ط١، المكتبة العصرية، بغداد، ٢٠٠٦.
- كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٠.
- كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ط١، مكتبة البدليسي، بغداد، ١٩٨٧.
- محمد حسين الزبيدي، مذكرات علي محمود الشيخ علي، ط١، دار واسط، بغداد، ١٩٨٥.
- محمد عزيز، النظام السياسي في العراق، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٥٤.
- محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث ١٩١٨– ١٩٥٨، ط١، منشورات دار الطبيعة، بيروت، ١٩٦٥.
- محمود فهمي درويش وآخرون، "الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦"، ط١، مطبعة دنكور، بغداد، ١٩٣٦.
- مذكرات جعفر العسكري، تحقيق وتقديم : نجدة فتحي صفوة، دار اللام، لندن، ١٩٨٨.
- منهل إسماعيل العلي بيك، ارشد العمري ١٨٨٨ – ١٩٧٨، دراسة تاريخية في نشاطه الإداري والسياسي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٩٧.

- مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج٢، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٤.
- _____، أعلام السياسة في العراق الحديث، ج١، ط١، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٥.
- نبيل عبدالواحد حسن التميمي، طلعت الشيباني ودوره في العراق ١٩١٧– ١٩٩٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالى، ٢٠١٥.
- نجيب الصائغ، من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري ١٩٤٧–١٩٦٣، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٩٠.
- هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية، ط١، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠١.
- يحيى كاظم المعموري، طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي حتى عام ١٩٥٨، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية– ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٨٩.